



2003 / 25



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

2471

السنة التاسعة

فهرس العدد

الصفحة

مسلسل

الافتتاحية:

١ منهاج عمل للمستقبل

تقارير وتحليلات:

٢ قرار رفع العقوبات الدولية عن العراق.. أبرز المضامين والدلالات

٤ الموقف السوري من قرار رفع العقوبات عن العراق.. الاعتبارات الحاكمة

٦ قراءة في "موافقة" إسرائيل على "خارطة الطريق"

٨ "أوبك".. احتمالات الحاجة إلى خفض في الإنتاج

١٠ ما العمل حيال استمرار الهبوط في الدولار؟

١٢ حركة أسعار المعادن والأسهم والعملات الرئيسية

أخبار الساعة حول العالم:

١٣ طهران

١٤ باريس

١٥ برلين

أهم الأحداث :

١٦ شارون يطرح «خارطة الطريق» على حكومته للتصويت اليوم

١٦ «بكتل»: عقود إعمار العراق متاحة أمام الشركات العربية

١٧ أكثر من ١٢٠ نائباً إيرانياً يحثون خامنئي على التدخل ضد المحافظين

١٧ وزير المالية الفرنسي: اليورو القوي خطر على منشآت الأعمال الأوروبية

١٧ تقارير بظهور ٣٤ حالة «سارس» جديدة بالصين وخمس وفيات

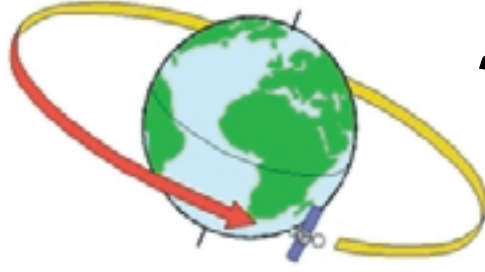
١٨ شريط الأنباء

شخصية في سطور:

٢٠ سيرجيو فييرا دي ميلو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

* لملاحظاتكم واستفساراتكم ، يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel : (00971 - 2) 6425697 - 6427000 Fax : (00971 - 2) 6428231 - 6426525



منهاج عمل للمستقبل

«لا يمكن لأي دولة تبحث عن التقدم والرقي أن تستغني عن نصف طاقتها» هذه الرؤية المعبرة لقرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام تبلور وتؤطر ملامح مشروع النهضة النسائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذه الكلمات تشكل في مجملها الأساس الحضاري الراسخ لانطلاقة الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في وطننا، وهذه الاستراتيجية التي أعلنتها قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام في وقت سابق، تمثل نقلة نوعية ومرحلة مفصلية من مراحل نهضة المرأة الإماراتية. ويوما بعد يوم تثمر الجهود التي تقودها سموها للرقي بالمرأة ليس في دولة الإمارات فقط بل أيضا على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي هذا السياق يمكن استشراف أهمية تصريحات سموها التي أدلت بها أمس الأول لـ«وكالة الأنباء المصرية» حيث أكدت سموها «ضرورة العمل على نشر ثقافة السلام العادلة وتربية الأجيال الجديدة على هذا المفهوم من خلال المناهج الدراسية في المراحل المبكرة»، كما أكدت سموها أن حركة «المرأة من أجل السلام» هي «رسالة تنشر أسس التعايش السلمي بين جميع شعوب العالم بما يحفظ أمن واستقرار وسلامة الجميع».

والمؤكد أن هذه الرؤية الحضارية الواعية لدور المرأة في الحياة العامة تنسجم مع منطلقات السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وهي سياسة تقوم على ركائز عدة، أبرزها الحرص على علاقات حسن الجوار ومد جسور الصداقة مع مختلف دول العالم، والتفاعل الإيجابي البناء مع محيطها الإقليمي الدولي، والالتزام بمبادئ القانون الدولي.

معالم نهضة المرأة الإماراتية تجسد الدعم الكبير الذي تحظى به من قبل صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- لتفعيل دور المرأة في المجالات كافة، وقد أصبحت المرأة الإماراتية بفضل دعم سموه لقضاياها، والرعاية الكاملة التي توليها إياها قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، تلعب دورا بارزا في بناء المجتمع والإسهام في دفع مسيرة التطور والتنمية الشاملة، وهذه الرعاية لم تقتصر على المرأة الإماراتية بل تظال المرأة العربية إيماناً من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك بأن المرأة العربية -كما تؤكد سموها- هي خط الدفاع الأول في مواجهة الأوضاع الصعبة التي تستهدف هويتنا وثقافتنا، ومن هنا جاءت رسالة سموها واضحة وتمثل في جوهرها منهاج عمل للمستقبل ودستوراً لمن ينشد الرقي الجاد بالمجتمعات العربية، فعلى المرأة العربية -كما أكدت سموها- أن «تدرك التحديات الراهنة وأن تمارس دورها بكل فاعلية لخدمة أسرتها الصغيرة أولاً لأن هذه هي مهمتها الأساسية كزوجة وأم صانعة للأجيال». إن عالم اليوم الذي يموج بالتقلبات السياسية والصراعات العسكرية أحوج ما يكون إلى تطبيق الرؤى والمفاهيم التي تحدثت عنها قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، وإن المرأة في كل مكان قادرة بحق على أن تكون ركيزة لتطبيق هذه الأسس والمبادئ إن هي قامت بدور إيجابي ورفضت «أن تكون على هامش الأحداث».

قرار رفع العقوبات الدولية عن العراق.. أبرز المضامين والدلالات

ينطوي قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ بشأن رفع العقوبات عن العراق على العديد من الدلالات والمضامين، بعضها يتعلق بتأثير القرار في عملية صياغة المستقبل السياسي والاقتصادي لعراق ما بعد الحرب، فيما يرتبط بعضها الآخر بهيكلية العلاقات الدولية في ضوء التفاعلات التي صاحبت صدور القرار في مجلس الأمن.

أصدر مجلس الأمن الدولي يوم الخميس الماضي القرار رقم ١٤٨٣ بشأن رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق، وقد حظي مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة بموافقة أعضاء مجلس الأمن كافة، باستثناء سوريا التي قاطعت الاجتماع ولم تشارك في التصويت ثم عادت لتعلن رسمياً موافقتها على القرار في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. وتشير القراءة المتأنية في مضمون القرار والتفاعلات الدبلوماسية المصاحبة إلى العديد من الدلالات التي يمكن استعراضها في ما يلي:

تقرير
سياسي

* رغم التعديلات الأمريكية الكثيرة التي أدخلت على مشروع القرار، فإن الملاحظ أن هذه التعديلات قد أنصبت على الإطار الشكلي للقرار ولم تتعامل مع جوهر الاعتراضات الفرنسية-الروسية على مشروع القرار، وخصوصاً فيما يتعلق بجزئية دور الأمم المتحدة، إذ لم يتضمن القرار أي تنازلات أمريكية تتعلق بطبيعة مهمة ممثل المنظمة الدولية، مكتفياً بتأطير دوره ضمن صيغة المشاركة مع سلطة الاحتلال والشعب العراقي بهدف تسهيل العملية السياسية، ومع ذلك فقد وافقت باريس وموسكو من دون ملاحظة على القرار، ما يعكس في أحد جوانبه مدى نجاح الدبلوماسية الأمريكية التي اخترقت ما أطلق عليه «معسكر السلام» الراض للحرب، إذ نجحت واشنطن في تطبيق التكتيك الذي كشفت عنه مستشارة الأمن القومي الأمريكي والقائل بـ «عقاب فرنسا وتجاهل ألمانيا والتغاضي عن روسيا»، وهي سياسة أثبتت نجاحها عبر تفكيك مواقف الدول الثلاث التي تفرقت بحثاً عن مصالحها الواقعية في العراق تارة، وضمن أطر النظام الدولي تارة أخرى، بل إن الدبلوماسية الفرنسية تجاوزت توقعات بعض المراقبين الذين تكهنوا بإمكانية امتناع باريس عن التصويت فيما لو رفضت واشنطن الاستجابة لنقطتين رئيسيتين هما تحديد المهلة الزمنية لانتقال السلطة في العراق، ودور الأمم المتحدة في عملية إعادة العراق سياسياً واقتصادياً، وتم فقط إدخال تعديلات على البند الخاص بعمل تقييم للوضع في العراق في غضون اثني عشر شهراً، ويبدو أنها صيغة مخففة من صياغة سابقة لهذا البند كانت تقضي بتمديد بقاء «سلطة الاحتلال»

سنويا « في حال الضرورة إلا إذا رأى المجلس عكس ذلك »، حيث استبدلت هذه الفقرة بأخرى تقول « تتم دراسة مزيد من الخطوات التي قد تدعو إليها الضرورة » وهذه أيضا تفتح الباب أمام حصول الولايات المتحدة على تفويض دولي إضافي في أمور قد تستجد خلال فترة عام.

* انطوى القرار على بعض إشارات الطمأنة لدول مثل روسيا، حيث تم تمديد برنامج « النفط مقابل الغذاء » لستة أشهر بدلا من أربعة وهو مطلب روسي يستهدف مواصلة تنفيذ تعاقدات الشركات الروسية المتفق عليها خلال فترة حكم النظام السابق، كما تضمن القرار إشارة طمأنة بشأن مصير الديون العراقية، ولكن القرار لم ينص على تعهد واضح بالوفاء بهذه الديون، وفي مقابل هذه التطمينات حصلت الولايات المتحدة على مزايا عدة، في مقدمتها الاعتراف بها دوليا كقوة احتلال ما يضيف نوعاً من المشروعية على الحرب التي شنتها ضد النظام السابق، كما يوفر لها غطاء سياسيا للعمل في العراق خلال الفترة المقبلة من دون ضغوط دولية، فضلا عن أن هذا القرار يؤطر قانونيا للعملية السياسية في العراق، بمعنى أن واشنطن ضمنت من خلال هذا القرار اعتراف المجتمع الدولي بأي حكومة سيتم تشكيلها في العراق خلال المرحلة المقبلة، كما منح القرار أيضا الولايات المتحدة وبريطانيا سلطة التصرف في عائدات النفط العراقي بعد مضي ستة أشهر (المدة المحددة لانتهاج برنامج « النفط مقابل الغذاء ») وهذه الفقرة أعطت للجانب الأمريكي ما كان يسعى إليه بشأن توفير الغطاء القانوني لاستئناف تصدير النفط العراقي، وفي مقابل ذلك لم ينص القرار على دور رقابي محوري للهيئات الدولية التي ستشرف على إنفاق عائدات النفط العراقي. والخلاصة في هذه الجزئية أن القرار نص على دور دولي قبلت به باريس وموسكو، مقابل تأكيد سيطرة الولايات المتحدة على عملية الانتقال السياسي وعلى إنفاق عائدات النفط العراقي.

* حصلت الولايات المتحدة من خلال القرار على غطاء دولي لأي ضغوط قد تمارسها ضد الدول التي يثبت إيواؤها لقيادات النظام العراقي، حيث طالب القرار جميع الدول بالامتناع عن توفير الملاذ الآمن لهذه القيادات، كما حصلت واشنطن أيضا على اعتراف ضمني من مجلس الأمن بمشروعية دورها في البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، إذ يعتبر البند المتعلق بهذه المسألة إقرارا ضمنيا بهذا الدور حيث قال « يشجع المجلس المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على إطلاعه باستمرار على أنشطتهم فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل ».

في ضوء الضغوط الأمريكية التي مورست ضد فرنسا ورؤية الأخيرة بأن القرار يعد « حلا وسطا » وأنه يعيد للأمم المتحدة دورها، يمكن القول بأن القرار يعكس الواقع الجديد في العلاقات الدولية، حيث يشكك المراقبون في إمكانية استمرار المحور الروسي-الفرنسي-الألماني في مناوئة السياسات الأمريكية، وخصوصا بعد إخفاق هذه الدول في إقناع واشنطن بتلبية مطالبها.

الموقف السوري من قرار رفع العقوبات عن العراق.. الاعتبارات الحاكمة

امتناع سوريا عن التصويت على قرار رفع العقوبات عن العراق في مجلس الأمن ثم تراجعها عن هذا الموقف وإعلانها الموافقة على القرار يرتبط بالعديد من العوامل والاعتبارات السياسية التي تتعلق بالموقف الدولي من القرار والعلاقات السورية-الأمريكية وغيرها من الاعتبارات الأخرى الخاصة بالتغيرات الإقليمية والدولية.

يشير الموقف السوري من قرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر مؤخرا بشأن رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن العراق، إلى مدى التعقيد الذي يحيط بصياغة السياسة الخارجية السورية فيما يخص أمرين: الأمر الأول هو الموقف من العراق بعد انتهاء حكم صدام حسين، أما الأمر الثاني فهو العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة المتوترة وحدود الثابت والمتغير فيها. فقد تغيب المندوب السوري في مجلس الأمن عن جلسة التصويت على قرار رفع العقوبات عن العراق الذي صدر بموافقة الأعضاء الأربعة عشر الآخرين في المجلس، ثم عادت سوريا وتراجعت عن موقفها من القرار، حيث قالت «وكالة الأنباء السورية»، إن الحكومة السورية قد وجهت وفدها في الأمم المتحدة إلى الموافقة على القرار، وحاول مساعد المندوب السوري في الأمم المتحدة فيصل مقداد أن يبرر تغيب سوريا عن جلسة التصويت على القرار ويصور الأمر على أنه ليس موجهاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إشارته إلى أن بلاده لم تشارك في الجلسة بسبب قلة الوقت لدراسة القرار الخاص برفع العقوبات، وأضاف أن سوريا ترغب منذ زمن طويل في رفع العقوبات وشاركت بنشاط في المفاوضات المتعلقة بالقرار الأمريكي-البريطاني الخاص برفع العقوبات عن العراق. فيما قال السفير الأمريكي في الأمم المتحدة إن سوريا يمكنها أن تلتحق بعملية التصويت وتنضم إلى الموافقين على القرار الدولي بشأن العراق من خلال رسالة تبعث بها إلى رئيس مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص. وأياً ما كان الأمر فإن موافقة سوريا على قرار رفع العقوبات عن العراق قد أدى إلى صدوره بالإجماع وهذا يمثل انتصاراً دبلوماسياً كبيراً للولايات المتحدة وبريطانيا وبشكل خاص لوزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، الذي أسهم في هذا الأمر بشكل كبير بعد أن تعرض لانتقادات عديدة داخل الولايات المتحدة إثر فشل واشنطن في إقناع مجلس الأمن بتبني مشروع القرار الأمريكي-البريطاني-الإسباني بشأن العراق قبل الحرب عليه. والسؤال المهم هنا هو: ما هي الأسباب التي دفعت سوريا إلى الامتناع عن التصويت على قرار رفع

تقرير
سياسي

العقوبات عن العراق ثم التراجع عن هذا الموقف مرة أخرى، وما هي الحسابات السياسية التي حكمت موقفها في الحالتين؟ وهنا يمكن رصد الاعتبارات التي وقفت وراء الموقف السوري الخاص بالامتناع عن التصويت بشأن القرار الخاص برفع العقوبات عن العراق وأهم هذه الاعتبارات:

* موقف سوريا المؤيد لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ حول العراق أدى إلى تعرضها إلى بعض الانتقادات على المستوى العربي، مما دفعها إلى القول بأنها قد حصلت على ضمانات أمريكية بعدم مهاجمة العراق عسكرياً قبل أن تقدم على التصويت بالموافقة على القرار. ورغم هذه الموافقة فإن سوريا تعرضت أثناء الحرب الأمريكية-البريطانية ضد العراق وبعدها إلى العديد من التهديدات والاتهامات الأمريكية على أكثر من مستوى.

* موقفها المعارض للحرب الأمريكية-البريطانية ضد العراق وبالتالي اعتبارها للموافقة على القرار الخاص برفع العقوبات عنه بمنزلة اعتراف بالأمر الواقع به والاعتراف الضمني من قبل الأمم المتحدة بشرعية الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق. ومن هذا المنطلق فإنه حتى بعد أن أعلنت سوريا موافقتها على قرار رفع العقوبات، فإنها أبدت بعض التحفظات عليه مشيرة إلى أن القرار «لا يرقى إلى ما يطمح إليه المواطنون العراقيون في أن يصبح بلدهم حراً سيداً موحداً أرضاً وشعباً يتمتع بثرواته الطبيعية ويلعب دوره الفاعل على الساحتين العربية والدولية».

* في ظل علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية قدرت سوريا أن الامتناع عن التصويت على القرار الخاص برفع العقوبات عن العراق من شأنه أن يمثل موقفاً وسطاً بين رغبتها في التعبير عن معارضتها للوجود الأمريكي-البريطاني في العراق ورغبتها في عدم تصعيد التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة إذا ما أقدمت على معارضة القرار.

أما بالنسبة إلى تراجعها وإعلان الموافقة على القرار فإنه محكوم باعتبارات منها:

* موافقة جميع أعضاء مجلس الأمن على القرار ما عدا سوريا وضعها في موقف المخالف للإجماع الدولي، خاصة أن دولاً مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا كانت معارضة للحرب على العراق قد وافقت على القرار. وفي ذلك قال دبلوماسي أوروبي إن سوريا «أدركت أن موقفها من القرار في مجلس الأمن يعزلها عن باقي الأسرة الدولية ويضعها في وضع محرج حيال روسيا وفرنسا وألمانيا التي وافقت على رفع العقوبات على الرغم من معارضتها للتدخل العسكري».

* لا شك في أن امتناع سوريا عن التصويت كان سيؤثر بشكل مباشر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية المتوترة أصلاً، خاصة أنه كان سيحرم واشنطن من الحصول على الإجماع في مجلس الأمن الدولي. وبالتالي رأت سوريا أن ظروف علاقاتها مع واشنطن لا تشمل عناصر أخرى للتوتر في الوقت الذي تسعى فيه دمشق إلى تحسين هذه العلاقات بمختلف الطرق.

قراءة في «موافقة» إسرائيل على «خارطة الطريق»

على الرغم من إعلان إسرائيل مؤخرا عن موافقتها على «خارطة الطريق» فإنها ربطت ذلك بشروط عدة من أهمها موافقة الولايات المتحدة على تحفظاتها عليها وتقديم رسالة ضمان لها بهذا الخصوص. وبالربط بين هذا الموقف والبيان الذي صدر عن البيت الأبيض، والذي أشار إلى أن واشنطن تتفهم المخاوف الكبيرة لإسرائيل إزاء الخارطة، فإنه يمكن القول إن «موافقة» إسرائيل على الخارطة لم تضيف إليها إلا مزيدا من الغموض.

تقرير سياسي

بعد فترة من إعلان الرفض العلني لخطة السلام الدولية المعروفة باسم «خارطة الطريق»، أشار بيان صادر عن مكتب آريل شارون إلى أن «رئيس الوزراء الإسرائيلي آريل شارون أعلن أن دولة إسرائيل مستعدة للموافقة على الإجراءات التي حددتها «خارطة الطريق» وستطرح المسألة على الحكومة للحصول على موافقتها»، وفي الإطار ذاته نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية عن مسؤولين أمريكيين أنهم قد توصلوا إلى اتفاق مبدئي مع شارون حول «صيغة كلامية فنية تمكن شارون من الموافقة على خطة «خارطة الطريق» ولكن بشكل مبهم نوعا ما» بحيث يتم أخذ الشروط الإسرائيلية للموافقة على الخطة في الاعتبار، كما قال الرئيس الأمريكي مؤخرا إن رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل «خارطة الطريق» بعد أن أكد له حرصه على حماية أمن إسرائيل. ولا شك في أن للضغط الأمريكي دوره الكبير في هذا التغيير في الموقف الإسرائيلي من «خارطة الطريق»، حيث بدا خلال الفترة الماضية أن الولايات المتحدة عازمة على لعب دور مباشر ومؤثر في تحريك العملية السلمية وهناك العديد من المؤشرات على ذلك لعل أهمها:

* إعلان مسؤولين أمريكيين يوم الخميس الماضي أن الرئيس الأمريكي جورج بوش يفكر في إمكانية عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في مصر بعد أن يشارك في قمة الدول الثماني الكبرى في فرنسا الشهر المقبل وأشارت بعض المصادر إلى أن هذا المؤتمر ربما يعقد في فرنسا.

* إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه قد يلتقي رئيسي الوزراء الفلسطينيين محمود عباس والإسرائيلي آريل شارون إذا رأى ذلك في مصلحة تقدم عملية السلام في المنطقة، وأشار مسؤولون أمريكيون إلى أن هذا اللقاء قد يعقد قريبا.

* أعلن وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، أن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد إرسال فريق من مسؤولي المخابرات والأمن إلى الشرق الأوسط للمساعدة في تنسيق تطبيق «خارطة الطريق» وأن جزءا من هذا الفريق قد تم اختياره بالفعل لهذا الغرض.

ولكن على الرغم مما سبق فإن الطريقة التي أعلن بها عن أن إسرائيل قد وافقت على « خارطة الطريق » فضلا عن الموقف الأمريكي من ذلك تضيي العديد من مواطن الغموض والتعقيد على الأمر وتطرح تساؤلا مهما حول مستقبل « خارطة الطريق » في ظل هذه الظروف وخاصة ما يتعلق بجوهرها الخاص بإنشاء دولة فلسطينية. وهذا ما يتضح من خلال الإشارة إلى ما يلي:

* الإعلان الإسرائيلي عن الموافقة على خطة « خارطة الطريق » لم يشر إلى مسألة إقامة الدولة الفلسطينية وإنما أشار فقط إلى « الإجراءات التي تضمنتها » الخطة، وهذا يطرح العديد من علامات الاستفهام حول الموقف الحقيقي من الخطة خلال الفترة المقبلة.

* ربطت إسرائيل بين الموافقة على عقد قمة ثلاثية مقترحة أميركيا بين الرئيس بوش وكل من شارون وأبو مازن وحصولها على ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن « خارطة الطريق » وتحفظاتها عليها، وقال مسؤول إسرائيلي إنه « من دون رسالة ضمانات أميركية تأخذ في الاعتبار ملاحظات إسرائيل على « خارطة الطريق » من غير الممكن الموافقة عليها من جانب الحكومة والرأي العام في إسرائيل ». وفي هذا الإطار فإن إسرائيل تحاول أن تستغل رفض العديد من أعضاء الحكومة والمستوطنين لها في دفع الولايات المتحدة إلى الموافقة على تحفظاتها بشأنها، هذه التحفظات التي تجردها من مضمونها وجوهرها.

* أصدر البيت الأبيض الأمريكي بيانا ألقاه وزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس مؤخرا أشار إلى أن « حكومة الولايات المتحدة تلقت ردا من الحكومة الإسرائيلية توضح فيه مخاوفها الكبيرة إزاء (خارطة الطريق) » وأنها « تشارك الحكومة الإسرائيلية الرأي في أن هذه المخاوف حقيقية وسوف تعالجها بشكل تام وجدي في تطبيق (خارطة الطريق) »، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلت التحفظات الإسرائيلية على الخارطة في تراجع عن موقف سابق معارض لهذه التحفظات كان قد أعلنه وزير الخارجية، كولن باول، قبل أسبوع حينما قال إن بلاده لا تنوي إطلاقا إعادة التفاوض حول « خارطة الطريق ». وقد حاول باول أن يقلل من أهمية بيان البيت الأبيض المشار إليه سابقاً بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تنوي تغيير « خارطة الطريق ». ويبدو التوفيق بين البيان الصادر عن البيت الأبيض وتصريحات باول أمرا صعبا في هذا الصدد.

والواقع أنه بالنظر إلى أن غالبية أعضاء الحكومة الإسرائيلية يرفضون خطة « خارطة الطريق » فإن شارون سوف يسعى إلى إرضائهم، وهذا يعني أن إسرائيل ستعمل على توسيع تحفظاتها على الخطة بقدر ما تستطيع مما يضع أمامها المزيد من المعوقات، خاصة أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد أكدت أنها لن تقبل أي تعديل أو تجزئة لـ « خارطة الطريق »، وقال مستشار الرئيس الفلسطيني، نبيل أبو ردينة، إن الموافقة على أي تعديل أو تجزئة لـ « خارطة الطريق » إنما يمثل نسفا لها.

«أوبك».. احتمالات الحاجة إلى خفض في الإنتاج

خلافا لأسواق المال والعملات، أظهرت أسواق النفط العالمية التي تتميز بطبيعتها المتقلبة قدرا ملحوظا من الاستقرار منذ نهاية الحرب وعند مستويات توصف بأنها مقبولة من قبل المنتجين والمستهلكين. ولكن على الرغم مما طرأ عليها من ارتفاع خلال الأيام الماضية، فإن الحفاظ على استقرار السوق لا يقلل من شأن اليقظة والحذر لدى المنظمة حيال إمكانية تبلور اتجاه هبوطي يستلزم الحد منه العمل مجددا على خفض الإنتاج.

شهدت أسعار النفط العالمية صعودا قويا في تعاملات يوم الأربعاء الماضي بعد أن أظهرت بيانات المخزونات الأمريكية من الخام استمرار الضعف في هذه المخزونات في حين أشاعت التهديدات بشن هجمات إرهابية التوتير في السوق. وارتفع سعر خام برنت القياسي في سوق لندن بأكثر من دولار ليصل إلى ٢٦,٦٣ دولار للبرميل. وعلى ما يبدو فقد لعب إعلان إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية عن بقاء حالة الانخفاض في مخزونات الولايات المتحدة من الخام، الدور الأكبر في هذا الارتفاع. فقد ذكرت الإدارة أن المخزونات قد ارتفعت بنحو ٦٠٠ ألف برميل إلى ٢٨٥,١ مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في ١٦ مايو الجاري على الرغم من ارتفاع حجم الواردات بنحو ٧٣٩ ألف برميل إلى ١٠,٠٧ مليون برميل يوميا وخفض المصافي نسبة التشغيل إلى ٩٦٪ من الطاقة الكاملة. وهذا الارتفاع أقل بكثير من توقعات السوق التي أشارت إلى صعود أكبر في حجم المخزونات الأمريكية. وقد أخذت الأسواق بقاء حجم المخزونات من الخام عند مستوياتها المنخفضة كإشارة إلى أن الإمدادات العالمية، ورغم الزيادة التي طرأت عليها لا تزال قاصرة عن تحقيق بناء نشط في المخزونات يمكن أن يبدد بقايا القلق من شحة المعروض. والمعروف أن المخزونات الأمريكية من الخام لا تزال تقل بنسبة ١٣٪ عن مستواها المسجل في مثل هذا الوقت من العام الماضي. وقد دفع التهديد بتعرض الولايات المتحدة إلى هجمات إرهابية وإقدام السلطات الأمنية الأمريكية على رفع درجة الحذر إلى إشاعة التوتير في سوق النفط.

بيد أن الارتفاع الأخير قد لا يعدو أن يكون نوبة طارئة في حركة أسعار النفط لا يمكن لها أن تحد من اتجاه الأسعار نحو الهبوط خصوصا على ضوء مستويات الإنتاج الحالية. فعلى الرغم من أن مستويات أسعار النفط الحالية تعد مستقرة وضمن نطاق مقبول، على حد وصف السكرتير العام لمنظمة «أوبك، الفارو سيلفا، مؤخرا، فإن ذلك لا يقلل من شأن حاجة منظمة «أوبك» إلى دراسة

إمكانية إجراء خفض جديد في الإنتاج من أجل الحفاظ على استقرار الأسواق ومنع الأسعار من الهبوط عن مستوياتها الحالية. وطبقا لما نقل عن المنظمة يوم الأربعاء الماضي فإن هناك نية نحو إجراء خفض جديد في الإنتاج، وذلك توقعاً لاحتمال زيادة حجم المخزونات العالمية نتيجة لمستوى الإنتاج الحالي المرتفع للدول العشرة الأعضاء في «أوبك» وقرب استئناف صادرات النفط العراقية. وجاء في التقرير الشهري للمنظمة «أن الإنتاج الحالي المرتفع واستئناف الصادرات العراقية سيكفيان لإعادة بناء المخزونات» لدى الدول المستهلكة. وأضاف التقرير أن «أوبك» تعتقد بأنها «ستواجه مسألة ارتفاع العرض في الفصلين الثاني والثالث» من هذا العام أمام الطلب. إذ توقعت «أوبك» وصول مستوى الطلب العالمي إلى ٢٣, ٧٥ مليون برميل يوميا في الربع الثاني، أي أقل بنحو ٣٩٠ ألف برميل يوميا عما انطوت عليه توقعاتها في الشهر الماضي. وفي ذلك إشارة إلى أن الاجتماع الوزاري للمنظمة المقرر عقده في يونيو المقبل قد يدرس إمكانية إقرار خفض جديد في الإنتاج.

وثمة إدراك بحاجة «أوبك» لخفض الإنتاج من أجل المحافظة على أسعار الخام عند مستوياتها الحالية يعرب عنه العديد من المراقبين. وطبقا لمركز دراسات الطاقة العالمية في لندن فإن «أوبك» بحاجة إلى خفض في إنتاجها يصل إلى ٣ ملايين برميل يوميا خلال فصل الصيف الحالي من أجل الحفاظ على أسعار النفط عند مستوى يتراوح حول ٢٥ دولارا للبرميل. ويشير التقرير الشهري الصادر عن المركز إلى أنه بإمكان «أوبك» الحفاظ على مستوياتها الإنتاجية الحالية من دون تغيير خلال الربع الثاني من العام الحالي حتى تسمح بذلك ببناء مخزونات كافية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان من دون أن يؤدي ذلك إلى هبوط الأسعار دون ٢٥ دولارا للبرميل. غير أن استمرارها عند هذه المستويات يمكن أن يؤدي إلى ظهور حالة مختلفة في شهر يوليو. فحسب التقرير سيزداد حجم المخزونات العالمية بنحو ٢٠٠ مليون برميل في حين ستؤدي إزالة العوائق الفنية والقانونية من أمام استئناف إنتاج النفط العراقي إلى تدفق نحو ١, ٥ مليون برميل يوميا من الخام العراقي إلى الأسواق، مما يؤدي بالأسعار نحو الهبوط من دون إسراع «أوبك» إلى الحد من إنتاجها من خلال إجراء تخفيضات إضافية.

تتراوح التقديرات الحالية لإنتاج الدول العشرة الأعضاء في «أوبك» حول ٤, ٢٧ مليون برميل يوميا أو ما يتجاوز السقف الجديد المقرر بنحو مليوني برميل يوميا. وتشير بعض التقديرات إلى أن إنتاج السعودية خلال شهر إبريل الماضي قد بلغ ٥, ٩ مليون برميل يوميا أو ما يتجاوز حصتها المقررة بنحو ٥, ١ مليون برميل يوميا. ومع أن «أوبك» بانتظار التزام أعضائها بالحصص الإنتاجية اعتبارا من الأول من يونيو، مما يعني خفضاً ملموساً في إجمالي الإنتاج، إلا أن المؤشرات توحي بأن المنظمة قد تحتاج إلى إقرار تخفيضات جديدة من أجل ضمان عدم هبوط الأسعار.

ما العمل حيال استمرار الهبوط في الدولار؟

ثمة من يتحدث عن « أزمة الدولار » لوصف حالة العملة الأمريكية على ضوء الهبوط الذي تشهده في الوقت الحاضر مقابل العملات الرئيسية الدولية. ففي حين فقدت نحو ٣٠٪ من قيمتها مقابل اليورو خلال هذا العام لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات، هبطت بنسبة ١١٪ مقابل نظيرتها اليابانية على الرغم من عمليات التدخل المستمرة للبنك المركزي الياباني في الأسواق لمنع ارتفاع الين. ومع أن هبوط الدولار يمثل انعكاسا لحالة الضعف وتلكو الانتعاش التي يعانيتها الاقتصاد الأمريكي، فإن هناك من يراه باعتباره « فرصة ثمينة » يمكن أن تفتح المجال أمام نمو الاقتصاد العالمي.

تقرير عالمي

للمرة الثانية وخلال شهر واحد يحذر رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، آلان جرينسبان، من أن ظاهرة انكماش الأسعار لا تزال تشكل تهديدا للاقتصاد الأمريكي يتعين مراقبته وربما اتخاذ إجراءات للحد منه. ويأتي هذا التحذير في أعقاب إحياء وزارة الخزانة الأمريكية بأنه في الوقت الذي تدافع فيه الولايات المتحدة عن اقتصاد قوي ودولار قوي، « فإن قيمة الدولار يجب أن تتحدد بشكل مفتوح وفي سوق صرف تنافسية بقدر أدنى من التدخل ». ويرى جون ماكين، مدير السياسة المالية في معهد « أمريكيان إنتربرايز » في مقال له بصحيفة « وول ستريت جورنال »، أن هذين الإعلانين قد أشاعا جوا غير اعتيادي لدى الأوساط المالية والاقتصادية ليس فقط داخل الولايات المتحدة وإنما في العديد من الدول الأخرى. إذ إن اعتراف مجلس الاحتياطي الفيدرالي بوجود ضغوط انكماشية يمثل تحولا بـ ١٨٠ درجة عن سياسة مكافحة التضخم التي بدأت منذ عام ١٩٧٩. كما أن عودة وزارة الخزانة إلى تجاهل سعر الدولار تمثل هي الأخرى تحولا جذريا في الممارسة التي اتبعتها على مدى السنوات الماضية. وهذه هي المرة الأولى منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي التي تبدي فيها وزارة الخزانة عدم اكتراث لهبوط الدولار.

غير أن ماكين يرى أن الضعف الحالي للعملة الأمريكية ينطوي على عوامل إيجابية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. ففي عالم باتت فيه ظاهرة انكماش الأسعار هي الغالبة، غالبا ما تؤدي الإجراءات الرامية إلى إضعاف العملة إلى المساعدة في الحد من الركود من خلال الحد من انكماش الأسعار. ويقول إن غالبية صانعي السياسة الاقتصادية اليوم قد نشأوا في بيئة تتميز بهيمنة مخاوف التضخم وتدريبوا على التفكير بأن العملة القوية هي دوما أفضل. غير أن الأمر اليوم يختلف كثيرا عن ذلك. إذ يحتاج إذكاء الانتعاش الاقتصادي المستديم في الولايات المتحدة إلى دعم إجراءات تستهدف الحد

من انكماش الأسعار. والشيء المهم بالنسبة إلى أوروبا واليابان الآن هو السير وراء الولايات المتحدة في اتخاذ تلك الإجراءات.

ويمضي ماكين إلى أنه في هذا الوقت ليس هناك مجال للتساهل إزاء ظاهرة انكماش الأسعار. فقد اختار مجلس الاحتياطي الفيدرالي معدلا عاليا للنمو وللتضخم في الولايات المتحدة التي تشبه أوضاعها الحالية في الوقت الحاضر ما شهدته اليابان في أواسط التسعينيات. إذ يشهد معدل التضخم الأمريكي هبوطا سريعا على الرغم من إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي على خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار ٥ نقاط مئوية في سلسلة متتالية من ١٢ خفضا حتى بلغ الآن ٢,٥ ٪.

عندما يتجه معدل التضخم نحو الانخفاض في وقت يتعرض فيه النمو الاقتصادي للضعف، مثلما حدث في نهاية العام الماضي، فإن توقعات الأرباح تميل إلى الانخفاض. ومن شأن هبوط الأرباح أن يدفع بالمستثمرين إلى تفضيل الأدوات النقدية والمجالات التي تنطوي على قدر أقل من المخاطر، مثل سندات الخزانة التي تصل مدتها إلى ١٠ سنوات، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى دعم الضغوط الانكماشية. ومع أن ارتفاعا مفاجئا في الأرباح قد حدث في الربع الأول من العام الحالي، نجم عن انتعاش متواضع في أسواق الأسهم، فإن آفاق نمو الإيرادات والأرباح تبدو الآن أضعف مع تبدد الآمال بحدوث انتعاش في الإنفاق الاستثماري خلال النصف الثاني من هذا العام. لقد أعرب جرينسبان وغيره من أعضاء لجنة السوق المفتوحة التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي ومنذ فبراير الماضي عن آمالهم بأن يحقق الاقتصاد الأمريكي انتعاشا أسرع بعد نهاية الحرب في العراق، مشيرين إلى أن الانتعاش المستديم سيقوده الاستثمار في النصف الثاني من هذا العام. غير أن ذلك لم يحدث في واقع الأمر. فخلال الأسابيع القليلة الماضية بدت الإشارات النابذة من الإنفاق الاستثماري سلبية.

على ما يبدو فإن أمام الدولار المزيد من الهبوط مقابل العملات الرئيسية الأخرى. إذ إن الاتجاهات الرئيسية للعملات غالبا ما تأخذ فترة طويلة من الوقت. فقد استغرق ارتفاع الدولار بنسبة ٥٠ ٪ منذ ١٩٩٥ خمس سنوات ليصل إلى ذروته في بداية عام ٢٠٠٠، لذلك فإن تعرضه إلى مزيد من الانخفاض يبقى أمرا محتملا. غير أن الاستجابة المناسبة من قبل البنوك المركزية العالمية، ومثلما أوحى وزير الخزانة الأمريكي، جون سنو، يجب أن تتمثل في تجنب التدخل الذي يستهدف الحد من هبوط الدولار واللجوء بدلا من ذلك إلى خفض أسعار الفائدة من أجل تحفيز الطلب.

ويرى ماكين أن ذلك ينطبق تماما على البنك المركزي الأوروبي الذي أظهر ترددا في خفض سعر الفائدة قبل أن يرى معدل التضخم، الذي بات مؤشرا متخلفا في الأوضاع الحالية، ينخفض دون ٢ ٪. إذ إن ارتفاع اليورو سيساعد على دفع التضخم في أوروبا وبسرعة دون ٢ ٪ مما يستدعي خفضا في أسعار الفائدة الأوروبية لا يقل عن نقطة مئوية بحلول نهاية العام الحالي.

حركة أسعار المعادن والأسهم والعملات الرئيسية (خلال الفترة من ١٩ - ٢٣ مايو ٢٠٠٣)

أسعار العملات الرئيسية



للدولار الواحد		مقابل الدولار		البيان
فرنك سويسري	اليمن	اليورو	الاسترليني	
١,٣٠٧٥	١١٦,٠٧	١,١٥٩	١,٦٢١٥	بداية الأسبوع
١,٢٨٩	١١٦,٩١	١,١٨٣٧	١,٦٣٥٤	نهاية الأسبوع
↑	↓	↑	↑	الاتجاه
٠,٠١٨٥	٠,٠٨٤	٠,٠٢٤٧	٠,٠١٣٩	حجم التغير

النفط (دولار/ برميل)



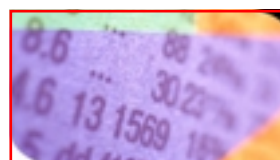
البيان	برنت
بداية الأسبوع	٢٦,١
نهاية الأسبوع	٢٦,١٢
الاتجاه	↑
حجم التغير	٠,٠٢

الذهب (دولار/ أونصة)



البيان	القيمة
بداية الأسبوع	٣٥٤,٩٠
نهاية الأسبوع	٣٦٨,٨٠
الاتجاه	↑
حجم التغير	١٣,٩

مؤشرات الأسهم العالمية



البيان	ناسداك	دوجونز	فوتسي	نيكي
بداية الأسبوع	١٥٣٨,٥٣	٨٦٧٨,٩٧	٤٠٤٩,٠٠	٨١١٧,٢٩
نهاية الأسبوع	١٥١٠,٠٩	٨٦٠١,٣٨	٣٩٧٩,٨٠	٨١٨٤,٧٦
الاتجاه	↓	↓	↓	↑
حجم التغير	٢٨,٤٤	٧٧,٥٩	٦٩,٢	٦٧,٤٧



خاتمي يرفض موقف المحافظين: صلاحيات رئيس الجمهورية في بعض الأحوال أقل من مواطن عادي صحيفة إيرانية: واشنطن «جمدت» محادثاتها السرية مع طهران

قال تقرير لصحيفة «مردم سالاري» الإصلاحية، إن الولايات المتحدة بادرت بإيقاف محادثاتهما مع إيران، وهي المحادثات التي استمرت بصورة سرية طويلة العاميين الماضيين في جنيف. وقالت الصحيفة إن المحادثات كانت قد وصلت إلى مرحلة حساسة جداً وكان من الممكن أن تنتهي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. وأشارت الصحيفة ذاتها إلى أن سبب إيقاف هذه المحادثات هو اتهام الولايات المتحدة لإيران بإيواء جماعة «القاعدة» في أراضيها. وذكر تقرير لـ «رويداد» الإصلاحية: إن الولايات المتحدة أعلنت صراحة أن بعض المراكز الإيرانية غير الخاضعة لإشراف حكومة خاتمي وراء إيواء عناصر «القاعدة» والجماعات المتهمه بالإرهاب.

في موضوع آخر، قال الرئيس الإيراني محمد خاتمي إنه يعارض رفض مجلس صيانة الدستور للوائح تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وإصلاح قانون الانتخابات التشريعية موضحاً: إنني أعارض رفض هاتين اللائحتين لأنهما تشكلان الحد الأدنى اللازم لتسيير الأمور. وأضاف خاتمي، الذي كان يتحدث إلى الصحفيين في ختام اجتماع مجلس الوزراء: أرى أن أعضاء مجلس صيانة الدستور لم يتجاهلوا قراراتهم واستدلّاهم الذي اعتمده إزاء لائحة مجلس الشورى السابقة لعام ١٩٨٦ فيما يخص تطبيق الدستور بالنسبة إلى رئيس الجمهورية فحسب، بل إنه لم يتم التقييد، برأيي، بوجهة النظر الصريحة لقائد الثورة في هذا الخصوص، ولكن لا أعتبر ذلك ذنباً. وتابع: إن ثمة صراحة في وجهة نظر قائد الثورة بشأن صلاحيات رئيس الجمهورية وضرورة وجود آلية تنفيذ له. وأعرب خاتمي عن أمله في أن يتمكن من التوصل إلى استنتاج صحيح. إن هاتين اللائحتين تتمتعان بروح كلية واحدة يجب برأيي مراعاتها ومن دونها ستسير الأمور بصعوبة. وقال الرئيس الإيراني: للأسف تم في ضوء استنباط أعارضه شخصياً تقييد لائحة تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية حتى أصبحت صلاحيات رئيس الجمهورية في بعض حالات أقل من صلاحيات أي مواطن عادي. وأضاف: إن هذا الأمر ليس مقبولاً ألبتة بالنسبة إلي رغم أنه كانت هناك وجهات نظر جيدة ومنطقية وشجاعة داخل مجلس صيانة الدستور إذ أعرب عن شكري لذلك لكن القرارات تتخذها الغالبية. وتابع خاتمي يقول: إننا نوافق على الإشراف الجامع والشامل ولكننا نرى أن الإشراف ليس بمعنى الوصاية.



تصويت فرنسا لمصلحة مشروع قرار رفع العقوبات عن العراق لا ينهي الفتور مع واشنطن قمة مجموعة الثماني محور تجاذب أمريكي-فرنسي

من دون مجاملة، اعتبر وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، في حديث له في باريس، أن «خلافات الماضي بين الولايات المتحدة وفرنسا بشأن المسألة العراقية لن تنسى»، وأضاف: «سيتحتم علينا إعادة النظر في مجمل السياسات الثابتة هذه، إذ كان من الضروري إجراء بعض التعديلات، لكن هذه الخلافات لن تقطع التحالف أو الصداقة». هكذا، فإن تفاعلات المباراة الدبلوماسية بين واشنطن وباريس لن تمحوها المبادرة الفرنسية في التصويت على قرار رفع العقوبات والدليل تحفظ باول الذي يُعدّ الأكثر اعتدالاً في الإدارة الأمريكية، وكذلك قرار «البنجابون» استبعاد القوات الفرنسية من مناورتين متعددتي الجنسيات تشرف عليهما الجيوش الأمريكية. ومن الأسباب التي دفعت باريس لتلين موقفها في مجلس الأمن رغبتها في نجاح موعد دبلوماسي دولي تستضيفه في مدينة افيان الفرنسية بين ١ و٣ يونيو المقبل. ولهذا الغرض أجرى الرئيس جاك شيراك اتصالاً هاتفياً مع نظيره الأمريكي، للمرة الأولى منذ ١٥ إبريل، للتباحث حول جدول أعمال قمة الدول الصناعية الكبرى، ووصف بأنه «مفيد»، كما جرى وصف اجتماع باول ودو فيلبان صباح الجمعة ٢٣ مايو الجاري بـ «الودي والصريح»، وهذا يعني في اللغة الدبلوماسية استمرار العقوبات لأن احتواء التوتر حول العراق لا يؤدي تلقائياً لتجاوز الخلافات بشأن جدول أعمال قمة الثماني. فإذا كانت الحرب ضد الإرهاب أهم موضوع للتلاقي بين كل الأطراف، فإن تباينات بشأن الزراعة والتجارة والبيئة تبقى قائمة من أبرز نقاطها الخلاف الأمريكي-الفرنسي المتوقعة رغبة باريس بإقرار «خطة العمل من أجل الصحة» التي كانت محور بحث في اجتماعات منظمة التجارة الدولية والتي تقضي بالسماح لبلدان تتعرض لأزمة صحية باستيراد أو تصنيع أدوية غير تابعة لشركة معينة، لكن الإدارة الأمريكية المتنبهة لمصالح كبرى شركاء الدواء ترفض العمل الجماعي وتتحدى الدول الصناعية السبع الأخرى لطرح ميزانية مساعدة للدول المحتاجة بقيمة ١٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات.

وهناك جدل آخر محتمل حول المساعدات الزراعية، حيث تتبارى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في دعم المزارعين على حساب الدول النامية، لكن الطرفين يختلفان حول مسألة الأغذية المعدلة وراثياً التي تعتبرها واشنطن الحل السحري لإنقاذ العالم من مجاعات آتية. والنقطة الأخيرة للخلاف المتوقع هي رفض واشنطن الدائم للمصادقة على اتفاقية «كيوتو» حول المناخ.



وسط جدل داخلي حاد حول الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يتبناها المستشار الألماني

الانتخابات المحلية في برلين: اختبار قوي لشعبية شرودر

من المقرر أن يتوجه اليوم نحو ٧٠٠ ألف شخص في مدينتي برلين وبريمرهافين الألمانيتين اللتين تقعان على بحر الشمال إلى صناديق الاقتراع لانتخاب حكومة جديدة أو الإبقاء على حكومة الولاية الائتلافية التي يرأسها الديمقراطي الاشتراكي، هينينج شيرف، مع الحزب المسيحي الديمقراطي، وسط معركة انتخابية حامية الوطيس، جراء تراجع شعبية الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي يتزعمه المستشار الألماني جيرهارد شرودر. وتكمن تراجع شعبية الحزب الديمقراطي الاشتراكي في الفوضى السياسية التي أثارها معارضو إصلاحات المستشار الألماني جيرهارد شرودر التي يريد انتهاجها على صعيدي الاقتصاد والرعاية الاجتماعية من أجل تخفيض عدد البطالة عن العمل وإعادة تنشيط الاقتصاد في ألمانيا إضافة إلى إصلاحات تطل البنية التحتية لسياسة الصحة والتقاعد هذه الإصلاحات التي يعارضها أقطاب من الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي احتفل أمس بمرور ١٤٠ عاما على تأسيسه.

وقد أشار آخر استطلاع جرى مؤخرا على شعبية الأحزاب الألمانية إلى أن الديمقراطي الاشتراكي حاز نسبة وصلت إلى ٢٨٪ بعد أن وصلت نسبة شعبيته قبل نحو شهر إلى ٣٣٪، بينما وصلت نسبة شعبية المسيحيين إلى ٤٠٪، حيث تمكنهم من حكم ألمانيا مع الفيدراليين الأحرار إذا ما توجه الشعب الألماني برمته اليوم إلى صناديق الاقتراع. وقد حرص الديمقراطيون الاشتراكيون في ولاية برلين على عدم دعوة المستشار الألماني شرودر -بصفته رئيسا للحزب- إلى مشاركتهم في حملتهم الانتخابية، وذلك حرصا منهم على تفادي آثار أي خطاب ساخن يلقيه المستشار الذي لا يزال يدعو إلى دعم إصلاحاته، كما حرص الاشتراكيون في برلين على أن يخوضوا حملتهم الانتخابية بشكل هادئ إلا أن وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، الذي يعتبر أكثر الشخصيات السياسية شعبية ويحظى بتقدير كبير من الشعب الألماني، دعا من خلال خطاب وجهه أثناء حملة انتخابية للخضر في برلين إلى المساهمة في دعم إصلاحات الحكومة.

وتشير آخر استطلاعات حول شعبية الأحزاب في برلين إلى أن الديمقراطيين الاشتراكيين يمكنهم البقاء في حكم الولاية، إذ أشارت إلى أنهم يمكنهم الحصول على ٤٠٪ من الأصوات، وإلى تراجع نسبة شعبية المسيحيين إلى ٣٣٪، بينما ارتفعت نسبة الخضر إلى ١٤٪.

أهم الأحداث

شارون يطرح «خارطة الطريق» على حكومته للتصويت اليوم

من المتوقع أن يطرح رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون اليوم «خارطة الطريق» على حكومته للتصويت عليها، بعد «الضمانات» التي حصلت عليها الحكومة الإسرائيلية من واشنطن، وذلك رغم معارضة عدد من الوزراء للخطة. في الإطار ذاته قالت مصادر إنه من المحتمل أن يفوز شارون بتأييد الحكومة لخطة السلام رغم اعتراض الوزراء اليمينيين لما تتصوره هذه الخطة من إنشاء دولة فلسطينية.

انتخاب مجلس محلي في كركوك... تصدير النفط سيستأنف الشهر المقبل
«بكتل»: عقود إعمار العراق متاحة أمام الشركات العربية

قالت شركة «بكتل» عملاق صناعة البناء الأمريكي إنها ستبحث مشاركة شركات عربية من بينها شركات عراقية، فيما تبرم عقود بملايين الدولارات لإعادة بناء العراق. وقال جاك شاهين نائب رئيس «بكتل كوربوريشن» ومدير العمليات في الشركة، إن المقاولين في منطقة الخليج والشرق الأوسط أثبتوا مقدرتهم على منافسة شركات من جميع أنحاء العالم، وأن المجال مفتوح أمام الجميع. هذا في الوقت الذي ذكرت فيه نشرة «ميدل إيست إيكونوميك سيرفي» (ميس) المتخصصة، أن تصدير النفط العراقي يفترض أن يستأنف في يونيو المقبل، موضحة أن الصادرات ستتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ ألف برميل يوميا. على جانب آخر انتخبت شخصيات بارزة في مدينة كركوك بشمال العراق حكومة إقليمية مؤقتة أمس وسط آمال في أن تضع حدا للتوترات العرقية في المنطقة، لكن نتائج الاقتراع قوبلت باحتجاجات صاخبة، حيث احتج التركمان والعرب الغاضبون بالفعل بسبب اعتقال خمسة مرشحين لصلاتهم المزعومة بحزب «البعث» على نتائج الانتخابات بسبب عدم وجود أي ممثل منهم بين ستة «مستقلين» في المجلس، وهم أربعة أكراد وأشوري وفرد من قبيلة متعددة الأعراق. في الإطار ذاته أعلنت قوات التحالف أمس أنه سيكون على العراقيين الحصول على تراخيص لحمل السلاح الخفيف، في حين ستحظر كل أنواع الأسلحة الثقيلة اعتبارا من ١٥ يونيو المقبل.

مصادر: «البنجاجون» يبحث خطة لإطاحة النظام الإيراني

أكثر من ١٢٠ نائبا إيرانيا يحثون خامنئي على التدخل ضد المحافظين

وجه أكثر من ١٢٠ نائبا إصلاحيا إيرانيا أمس دعوة مباشرة إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي طلبوا منه فيها استخدام نفوذه لدى المحافظين وتحريك الإصلاحات، وإلا تعرض وجود الجمهورية الإسلامية بحد ذاته للتهديد. على جانب آخر أشارت مصادر إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية «البنجاجون» تبحث خطة للإطاحة بالنظام الإيراني لن تكون مشابهة تماما لمثيلتها على العراق، وتحدثت هذه المصادر عن أن هذه الخطة، التي قوبلت برفض مطلق من بريطانيا وكولن باول وزير الخارجية الأمريكي، كانت محل بحث من قبل بين الرئيس الأمريكي جورج بوش وفريق مستشاريه للأمن القومي، وهدفت لإقامة نظام جديد في طهران عبر وسائل علنية وأخرى سرية.

وزير المالية الفرنسي: اليورو القوي خطر على منشآت الأعمال الأوروبية

قال فرانسيس مير وزير المالية الفرنسي أمس إن اليورو القوي بشدة يهدد بإثارة مشاكل لبعض منشآت الأعمال في أوروبا. وأضاف «إذا صوتت السوق لمصلحة أوروبا بدرجة مبالغ فيها، فإن هذا يهدد بإيجاد مشكلة صعبة لبعض شركاتنا». وتأتي هذه التصريحات بعد قوله يوم الخميس الماضي إن الدولار أصبح ضعيفا جدا مقابل اليورو، ودعا البنك المركزي الأوروبي إلى خفض أسعار الفائدة.

هونج كونج تعلن عدم ظهور حالات «سارس» جديدة للمرة الأولى

تقارير بظهور ٣٤ حالة «سارس» جديدة بالصين وخمس وفيات

قالت الصين أمس إن خمسة آخرين لقوا حتفهم إثر إصابتهم بالتهاب الجهاز التنفسي الحاد «سارس» كما ظهرت ٣٤ حالة إصابة بالفيروس خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. فيما أعلنت هونج كونج عدم ظهور أي إصابة جديدة بالفيروس، للمرة الأولى منذ تفشي الفيروس في الإقليم في مارس، إلا أن السلطات أعلنت أن هذا لا يعني التخفيف من درجة حذرها. على جانب آخر عادت المخاوف من المرض لتنتاب كندا مع ظهور خمس إصابات محتملة جديدة أمس.

شريط الأنباء

أبوظبي

* يصل الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة إلى البلاد اليوم في زيارة أخوية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويجري صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- مباحثات مع الرئيس اليمني حول التطورات بالمنطقة والعلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

* في إطار حرص صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي على توفير المسكن الملائم والحياة الكريمة للمواطنين، أمر سموه بتوزيع ٨١٣ قطعة أرض سكنية على المواطنين المستحقين لإقامة مساكن حديثة خاصة.

«وكالة أنباء الإمارات»

الرياض

* أعادت بريطانيا وألمانيا فتح مقار بعثاتهما الدبلوماسية في السعودية أمس بعد إغلاقها عشية تفجيرات الرياض، كما أعادت الولايات المتحدة فتح سفارتها أيضا.

«رويترز»

دمشق

* أكدت مصادر أوروبية أن تهديدا أمريكيا وراء موافقة سوريا على قرار مجلس الأمن برفع العقوبات عن العراق بعد ٢٤ ساعة من التصويت عليه. وكشفت المصادر عن أن واشنطن بعثت برسالة تحذيرية جديدة إلى سوريا من مغبة الاستمرار في مواقفها المناهضة للخطط الأمريكية.

«صحيفة البيان»

بيروت

* أكد الرئيس اللبناني إميل لحود أمس أن لبنان لن يقوم بنشر الجيش على الحدود اللبنانية-

الإسرائيلية كما تطالب الولايات المتحدة «لأننا لسنا معنيين بتأمين مصالح إسرائيل».

«الفرنسية»

القاهرة

* وصل السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان أمس إلى منتجع شرم الشيخ المصري، على رأس وفد رسمي كبير في زيارة خاصة تستمر أربعة أيام، حيث التقى الرئيس المصري محمد حسني مبارك.

«رويترز»

الجزائر

* أعلنت وزارة الداخلية الجزائرية اليوم في حصيلة جديدة غير نهائية أن ٢٠٤٧ شخصا قتلوا و٨٦٢٦ آخرين جرحوا في الزلزال الذي ضرب مساء الأربعاء الجزائر العاصمة وضواحيها.

«الفرنسية»

طهران

* أعلن وزير الخارجية البولندي أمس في طهران أن القادة الإيرانيين وعدوا بولندا بتعاون حول المنطقة التي ستتولى الإشراف عليها في العراق. وأضاف «اتفقنا على أن أي تعاون مع إيران في العراق سيكون ممكنا» موضحا أن تفاصيل هذا التعاون «ستحدد خلال مشاورات لاحقة».

«الفرنسية»

نيودلهي

* ضم رئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجبايي سبعة وزراء جدد إلى الحكومة أمس. وقال متحدث حكومي إن فاجبايي، استبعد أربعة وزراء لكنه احتفظ بكل الوزراء الرئيسيين.

«رويترز»

واشنطن

* قال مسؤول أمريكي كبير إن الرئيس الأمريكي جورج بوش أبلغ رئيس الوزراء الياباني جونيتيشيرو كويزومي أن الولايات المتحدة تؤيد دولارا قويا. وقال مسؤول حكومي ياباني إن كويزومي أبلغ بوش أن الدولار القوي «في مصلحة اقتصادنا».

«رويترز»

(١٩٧٥-١٩٧٧)، والبيرو (١٩٧٨-١٩٨٠).

* عيّن في الفترة من (١٩٨١-١٩٨٣) مستشاراً سياسياً أول لقوة الأمم المتحدة للتدخل في لبنان «اليونيفيل»، وبعدها عاد إلى جنيف وشغل مناصب إدارية عدة في المفوضية.

* اكتسب خبرة طويلة في إدارة مرحلة ما بعد الصراعات، حيث تولى مهمات عدة ضمن هذا الإطار، منها تسلمه عام ١٩٩١ منصب مبعوث خاص للمفوض السامي لشؤون اللاجئين إلى كمبوديا، ومشاركته عام ١٩٩٣ في محادثات البوسنة والهرسك كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة. وعيّن عام ١٩٩٤ مسؤولاً عن الشؤون المدنية

لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة. كما عيّن عام ١٩٩٩ ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفا، وممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وذلك خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٢).

* يشغل سيرجيو ميلو منذ سبتمبر ٢٠٠٢ منصب مفوض الأمم المتحدة

السامي لحقوق الإنسان.

* **آراء متعلقة بعمله في العراق:** أعرب سيرجيو فييرا دي ميلو عن قلقه إزاء احتمال فقد الأدلة على الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان التي وقعت في العراق في عهد الحكومة الماضية، ودعا إلى اتخاذ إجراءات فورية للحفاظ عليها. وقال دي ميلو إن التقارير المتعلقة باكتشاف قبور جماعية في مواقع متعددة بالعراق تؤكد أهمية قيام الولايات المتحدة وقوات التحالف بالحفاظ على الأدلة، بما في ذلك حماية تلك القبور وضمان سلامتها وتمكين خبراء الطب الشرعي من الوصول إليها.

أعلنت مصادر في الأمم المتحدة أمس الأول، أن الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، عيّن سيرجيو فييرا دي ميلو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ممثلاً خاصاً له في العراق لفترة أولية من أربعة أشهر، مع احتفاظه بمنصبه الحالي. وتتمثل مهمة الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق، بموجب القرار رقم ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ مايو الجاري، في تنسيق جهود الأمم المتحدة في عمليات ما بعد الصراع في العراق. وتشمل مسؤولياته العمل بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتنسيق المساعدات الإنسانية وجهود إعادة إعمار العراق، والمساعدة في عودة اللاجئين،

وتحسين حماية حقوق الإنسان، وتيسير عملية تشكيل حكومة عراقية تمثيلية معترف بها دولياً. كما سيكون الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق عضواً في الهيئة الاستشارية الدولية التي ستراقب مبيعات النفط العراقي لتمويل إعادة إعمار العراق.

* سيرجيو ميلو هو دبلوماسي برازيلي مخضرم، من مواليد عام ١٩٤٨.

* حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة السوربون عام

١٩٧٤ وأخرى في العلوم الإنسانية من الجامعة نفسها عام ١٩٨٥.

* يتقن اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والإيطالية، إضافة إلى لغته الأم البرتغالية.

* التحق عام ١٩٦٩ بالعمل في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بجنيف، عندما كان طالباً في جامعة السوربون.

* خلال عمله بالمفوضية تولى مهمات في بنجلاديش (١٩٧١-١٩٧٢)، وجنوب السودان (١٩٧٣-١٩٧٤)، وقبرص (١٩٧٤-١٩٧٥)، وموزمبيق



سيرجيو فييرا دي ميلو
الممثل الخاص للأمين العام
للأمم المتحدة في العراق